

آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي

Mechanisms for Enhancing the Business Climate in Light of the Implementation of the New Development Model
and the Framework Law on Tax Reform

الباحث: عبد المجيد زيان

باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

ملخص:

يتناول هذا المقال آليات تحسين مناخ الأعمال بالمغرب في ضوء تنزيل النموذج التنموي الجديد ومقتضيات قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، وقد ناقشنا فيه الدور الاستراتيجي للإصلاح الجبائي في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وتحسين تنافسية المقاولات، كما يركز على توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل ومواكبة التجارة الإلكترونية وترشيد التحفيزات الجبائية، بما يعزز العدالة والإنصاف الضريبيين. وتناولنا في هذا المقال كذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح، ولا سيما تعبئة الموارد لتمويل الحماية الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وخلصنا في النهاية إلى أن تحسين مناخ الأعمال يظل رهينا بفعالية تنزيل الإصلاح الجبائي وقدرته على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الضريبية وتحفيز الاستثمار، وذلك كله انسجاما مع رهانات النموذج التنموي الجديد. الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال؛ النموذج التنموي الجديد؛ قانون الإطار رقم 69.19؛ الإصلاح الجبائي؛ الاستثمار؛ العدالة الجبائية.

Abstract

This article examines the mechanisms for improving Morocco's business climate in light of the implementation of the New Development Model and Framework Law No. 69.19 on tax reform. It analyses the strategic role of tax reform in enhancing economic attractiveness, promoting productive investment, and strengthening business competitiveness. Particular attention is given to broadening the tax base, integrating the informal sector, addressing e-commerce taxation, and rationalizing tax incentives in support of tax fairness and equity. The article also highlights the economic and social dimensions of tax reform, particularly its contribution to financing social protection and reducing social and territorial inequalities. It concludes that improving the business climate largely depends on the effective implementation of tax reform and its ability to reconcile economic development, tax justice, and investment promotion with the objectives of the New Development Model.

Keywords: Business Climate; New Development Model; Framework Law No. 69.19; Tax Reform; Investment; Tax Justice.

مقدمة

يعتبر النظام الجبائي بمثابة رافعة مهيكلية للنموذج التنموي الجديد 914 من الناحية المادية، ولتحقيق هذه الغاية كان لزاما اعتماد منهجية لإرساء نظام جبائي فعال ومنصف وعادل ومتوازن، وقد كان لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات واللجنة

914 - أعلن جلالته في 29 يوليوز 2019 عن إحداث لجنة خاصة بإعداد نموذج تنموي لبلادنا، كما عين رئيسا لها في 19 نونبر 2019 وأعضاءها في 12 دجنبر من نفس السنة، وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها بتاريخ 16 دجنبر إلى حين إنهاء جلساتها الشهرية المغلقة واختتام أشغالها في 20 دجنبر 2020، إذ توجت أشغالها بإصدار: - التقرير العام للنموذج التنموي الجديد "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع" أبريل 2021. - نتائج الاستماع والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، الملحق رقم 1 أبريل 2021.

الخاصة بالنموذج التنموي الجديد دورا كبيرا في بلورة الإصلاح الجبائي وإخراجه إلى حيز الوجود، والذي جاء في نفس السياق ووضع مجموعة من الأهداف لمراجعة أسس المنظومة الجبائية مراجعة شاملة ومندمجة، تماشيا مع البرامج التي سطرها النموذج التنموي الجديد لتحسين مناخ الأعمال ببلادنا، وتروم هذه الأهداف تعزيز تنافسية المقاولات وتشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة وإحداث فرص شغل ذات جودة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتخفيف العبء الضريبي بالموازاة مع توسيع القاعدة الضريبية، وذلك بالنظر للدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس تم إصدار قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي 915، والذي يعتبر مرجعا أساسيا أطر السياسة الجبائية في السنوات الأربع الماضية، وينبني هذا القانون على مجموعة من الأهداف التي تؤسس لوضع نظام جبائي مندمج يتناول الاقتطاعات الاجتماعية في شموليتها ويراعي مستلزماتها المتعلقة بإعادة التوزيع والتضامن.

ونجد من خلال قراءتنا لهذا القانون الذي دعا إليه النموذج التنموي الجديد، أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى مراجعة المنظومة الجبائية مراجعة شاملة، وحل المشاكل وإصلاح الاختلالات التي تؤثر سلبا على مردودية الخزينة، كما يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك لتحسين مناخ الأعمال عن طريق تشجيع وتعبئة الاستثمارات الخاصة ومواصلة الجهود الاستثمارية العمومي.

واتخذ المشرع الجبائي مجموعة من التدابير التي تهدف إلى مراجعة المنظومة الجبائية المغربية، قصد تنزيل مضامين النموذج التنموي الجديد ودعم الانتعاش الاقتصادي، لذا بات من الضروري مراجعة أسس النظام الجبائي مراجعة شاملة تركز على تخفيف الضغط الضريبي الذي تعاني منه بعض القطاعات، ولن يتأتى ذلك إلا بتوسيع المجال الضريبي ليشمل فئات أخرى. ولتعبئة الامكانيات الضريبية لمواصلة توطيد بلادنا ضمن الدول الصاعدة، فإن المغرب مدعو لاعتماد سياسة جبائية أكثر فاعلية تتماشى وطموح النموذج التنموي الجديد، فلا يمكن أن نتكلم عن إصلاح المنظومة الجبائية لخلق هوامش مالية جديدة لتحسين مناخ الأعمال، إلا في ظل الإجراءات المعتمدة لتوسيع القاعدة الضريبية والعمل أيضا على تبسيط النظام الجبائي، وتنزيل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتفق والمنصوص عليها بالنموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي، وتأسيسا على ما سبق يمكننا التساؤل حول مدى قدرة قانون الإطار للإصلاح الجبائي من خلال أهدافه الأساسية في تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد لتحسين مناخ الأعمال؟

لذلك سنعالج هذا الموضوع وفق مطلبين حيث سنتطرق في المطلب الأول لمراجعة أسس المنظومة الجبائية لتوفير الهوامش المالية، في حين سنركز في المطلب الثاني على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للقانون 69.19 للنهوض بمناخ الأعمال.

المطلب الأول: مراجعة أسس المنظومة الجبائية لتوفير الهوامش المالية

كانت المنظومة الجبائية تعرف تفاوتات كبيرة على مستوى التضريب وبعض الممارسات المنافية للقانون تمس مبدأ المنافسة الشريفة، الشيء الذي أثر سلبا وبشكل كبير على بعض القطاعات التي تتحمل لوحدها عبء أداء الضريبة وثقل كاهل الضغط الجبائي المرتفع، إذ تطلب الأمر إعادة النظر في المنظومة الجبائية، وذلك بحذف أو تعديل أو إضافة مجموعة من المقتضيات الضرورية، وفي هذا الإطار عملت المناظرة الوطنية الثالثة للجبائيات وقبلها المناظرتين الأولى والثانية، على وضع توصيات همت توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أكبر عدد ممكن من الخاضعين، إما عن طريق إحداث مقاولات جديدة أو إخضاع أنواع أخرى للإقتطاع الضريبي، وإما عن طريق إدماج القطاع غير المهيكل كأحد الأهداف الاستراتيجية التي راهن عليها القانون رقم 69.19 كما راهن عليها النموذج التنموي الجديد (الفقرة الأولى)، وقد استجاب لهذا الطرح قانون الإطار للإصلاح الجبائي 916، والذي يبقى من

- مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، أبريل 2021.

915 - ظهير شريف رقم 86.21.1 صادر في 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليو 2021) بتنفيذ القانون - الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، ج.ر عدد 7007 - ذو الحجة 1442 (26 يوليو 2021)، صفحة 5684.

916 - تنص المادة الثالثة من قانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على أنه "تسهر الدولة في المجال الجبائي على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

بين أهدافه الأساسية أيضا ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة ودفع الدولة للعمل على تخفيض الضغط الجبائي، لتحقيق عدالة جبائية واعتماد العديد من الإجراءات كترشيد التحفييزات الجبائية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: توسيع القاعدة الضريبية

جاء قانون الإطار 69.19 بجملة من الإصلاحات الكبرى، كتوسيع الوعاء الضريبي ليشمل أكبر شريحة من المزمين وذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون، حيث حاول المشرع ربط تخفيض العبء الضريبي بتوسيع الوعاء الضريبي 917، ولا يعد مطلب توسيع الوعاء الضريبي وليد القانون رقم 69.19 وانما هو مطلب منذ أول إصلاح شامل بموجب قانون الإطار لسنة 1984 والمناظرات الوطنية الثلاث للجبائيات سنوات 1999 و 2013 و 2019، وكذا النموذج التنموي الذي يعتبر توسيع الوعاء الضريبي من التوجهات الاستراتيجية عن طريق الرفع من شريحة الخاضعين للضريبة وإخضاع جميع المزمين للوفاء بالتزاماتهم 918، إذ يستوجب إدماج القطاع غير المهيكل، وإخضاع التجارة الإلكترونية لمفهوم الاقتطاع الضريبي، إلى جانب إحداث ضرائب جديدة تهم البيئة كضريبة الكربون.

أولا: إدماج القطاع غير المهيكل

أبرزت لجنة النموذج التنموي الجديد مظاهر تأثير القطاع غير المهيكل على مردودية الخزينة، لذلك كان لا بد من إجراء تحول هيكلي للاقتصاد الوطني يدمج القطاع غير المنظم ويرتكز على روح المبادرة والابتكار ويرمي إلى تحقيق الاقلاع الصناعي 919. بالنظر لكون هذا القطاع يعتبر جزء لا يستهان به، مما يستوجب إدخاله ضمن الوعاء الضريبي، ولإدماج القطاع غير المنظم يتعين وضع العديد من البرامج والآليات لتسهيل عملية تنظيمه وإدماجه، فكما هو معلوم ان هذا القطاع تتحكم فيه لوبيات ودخلاء، إذ كثيرة هي العوائق التي تقف وراء هذا القطاع كالرشوة الفساد الإداري والاجراءات الإدارية المعقدة غياب التنظيم ومشكل التمويل وغيرها، كل هذه العوامل هي التي تعرض كل محاولة لإدماج هذا القطاع ضمن القطاع المهيكل إلى الفشل 920، لذا يتعين تقوية الإدارة الضريبية ومحاربة مخاطر الرشوة، عن طريق تعزيز آليات تبادل المعطيات بين الإدارات وتنمية القدرات والموارد المؤهلة لإدارة الضرائب، خصوصا تلك المكلفة بالوعاء وتنفيذ مهام المراقبة وتدير العلاقة مع المزمين مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات وخصوصيات مختلف الأنشطة القطاعية ومختلف المهن، وكذلك تفعيل خطة للوقاية ومحاربة مخاطر الرشوة داخل الإدارة الضريبية بتنسيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 921، ويلعب ضعف الامكانيات المادية الذاتية والهشاشة البنوية دورا معرقلا لانتقال نشاط الوحدة الاقتصادية من مستوى بسيط ذو إنتاجية ضعيفة إلى مستوى الوحدة الاقتصادية الموسعة القادرة على تطوير منتجاتها 922، إذ يقتضي دعم التدبير الذاتي لهذا القطاع وإصلاح المحيط المؤسسي لكل الأشخاص الذين ينتمون لهذا القطاع، وتشجيع ولوجية الفاعلين فيه لنظام القروض بهدف التزويد بالتمويلات الضرورية، وذلك بإعادة النظر في شروط الحصول على القروض وكذا مراجعة نسبة الفوائد المطبقة عليها إضافة إلى هذا يحتاج القطاع غير المهيكل

- تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة مع توسيع الوعاء الضريبي".

917 - من بين الاهداف الأساسية التي نصت عليها المادة الثالثة من قانون 69.19، تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي.

918 - Recueil des notes thématiques, des paris et projets du Nouveau Modèle de Développement" Annexe 2, Avril 2021, p 331.

- Élargir l'assiette fiscale en augmentant la taille de la population fiscale et en soumettant tous les assujettis à l'impôt à l'acquittement de leurs obligations, en intégrant les activités à faible revenu et le petit informel.

مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م. س، ص 309.

919 - النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، ص 79.

920 - Jawad Abouzaid "La ville marocaine et la problématique de la réhabilitation de l'économie urbaine - le cas du secteur informel dans la ville de Fès" Espaces revue géographie, numéro 1, année 2015, p 100.

921 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م. س، ص 312.

922 - Jawad Abouzaid "La ville marocaine et la problématique de la réhabilitation de l'économie urbaine - le cas du secteur informel dans la ville de Fès" Espaces revue géographie, OP. Cit, p 101.

لإدماجه داخل المنظومة الاقتصادية المهيكلية، تأهيل الفاعلين فيه لمسايرة متطلبات سوق الشغل وتطوير كفاءاته المهنية، لذلك عملت بلادنا على وضع تدابير جبائية لمكافحة التهرب الضريبي وتسهيل إدماج القطاع غير المهيكل، لاسيما من خلال إحداث نظام جديد لحجز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع 923، وملاءمة وتحسين نظامي المساهمة المهنية الموحدة والمقاول الذاتي المطبقين على أنشطة القرب قصد إرساء نظام ضريبي مبسط يسمح بتسريع إدماج القطاع غير المهيكل في القطاع المنظم ومحاربة الغش الضريبي في إطار قانون المالية لسنة 2025، حيث تم اتخاذ تدابير لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي الحالي، وذلك لتحقيق العدالة الجبائية والتعبئة الشاملة للموارد الجبائية، مع الحرص على تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي والشفافية في إقرارات الملمزمين 924، وستواصل بلادنا على وضع اللبنة الأساس القانونية والعملية لإدماج القطاع غير المهيكل، إذ يقترح قانون المالية لسنة 2026 إدراج مجموعة من التدابير الجبائية من أجل تعزيز الإجراءات المتخذة ومكافحة الغش الضريبي، وذلك من خلال توسيع الحجز في المنبع المطبق برسم الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، ليشمل مكافأة الخدمات المقدمة من لدن بعض الأشخاص الاعتباريين، وتوسيع نطاق الحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ليشمل عائدات كراء العقارات، إلى جانب مراجعة كفاءات دفع الضريبة على الدخل برسم الأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة، وإحداث واجب تسجيل إضافي بنسبة 2% على العقود المتعلقة بالتفويت بعوض للعقارات أو الأصول التجارية التي تتم دون إمكانية إثبات وتتبع وسائل الأداء، بالإضافة لإحداث إلزامية التصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة من طرف منشآت الصناعة التحويلية بالنسبة للنفايات الصناعية الجديدة والمعادن والمواد المستعملة 925، وقد عملت بدورها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على مكافحة القطاع غير المهيكل في إطار مستجدات قانون المالية لسنة 2026 بإضافة البند السادس للمادة 282، لتعزيز عمليات المراقبة لاسيما داخل مناطق التسريع الصناعي بموجب المادة 3 من القانون 50.25 لسنة المالية 2026، يقضي بالاستيراد بدون تصريح لبضائع تم اكتشافها مع تلك الموضوعة تحت نظام العبور والموجهة إلى مناطق التسريع الصناعي، عندما يتبين أنها لا تتطابق مع النشاط المرخص به للمتعهدين 926، ولعل في تنظيم القطاع غير المهيكل ومكافحته توسيع قاعدة الوعاء الضريبي ومعه تخفيف العبء الضريبي على فئات أخرى، والتي تتحمل هذا الضغط لا سيما الأجراء في القطاع الخاص والموظفون، كما أن تنظيم هذا القطاع من شأنه تحسين مناخ الأعمال بتوفير موارد مالية إضافية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

ثانيا: تضريب التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعمل في الفضاء السوقي، من خلال شبكة الانترنت وتغطي جميع الصفقات التجارية التي تعتمد على مواقع وصفحات العرض على الشبكة العالمية وليس في المتاجر المادية، فهي مفهوم يشير إلى عمليات البيع والشراء والعلاقات بين البائعين والمشتريين عبر الانترنت وشبكات الأعمال الخاصة، كما تعرف أيضا بأنها عمليات الإعلان والتعريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية عبر شبكات الاتصال المختلفة، سواء الانترنت أو غيرها من الشبكات التي تربط بين

923. المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 أكتوبر 2024، ص 148 -

924 - المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 م.س، ص 150-151.

925 - المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 20 أكتوبر 2025، ص 137، 138، 139.

926 - Le contrôle des marchandises effectué par les agents de l'administration au sein des zones d'accélération industrielle a révélé une pratique frauduleuse consistant en l'existence de marchandises non déclarée et incompatibles avec l'activité de certains soumissionnaires établis aux zones d'accélération industrielle. Afin de contrecarrer cette pratique frauduleuse et, par conséquent, lutter contre l'informel et la concurrence déloyale, cette proposition vise le renforcement du dispositif répressif afin d'ériger, en un délit de deuxième classe, les pratiques frauduleuses relatives à la présence des marchandises non déclarées et non compatibles avec l'activité des soumissionnaires établies aux zones d'accélération industrielle.

- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2026, la page 129.

المشتري والبائع 927، وأثار هذا التطور السريع للتجارة الإلكترونية وعلى وجه الخصوص بيع السلع والخدمات عبر الإنترنت، نقاشا حول الأنظمة الضريبية التي يمكن أن يستخدم لحكمها، إذ أن الانتقال من البيئة التجارية المادية إلى البيئة الإلكترونية المرتكزة على المعرفة العلمية طرحت مسائل هامة فيما يتعلق بفرض الضرائب والأنظمة الضريبية، فالتجارة الإلكترونية والعولمة تشكلان تحديا واضحا للأنظمة الضريبية التقليدية التي تقوم في الأغلب على السلع المادية التي يمكن حصرها وتتبعها وتواجه الإدارات الضريبية في أنحاء العالم كافة، مهمة صعبة لحماية عائداتها الضريبية نتيجة تطور النشاط التجاري الإلكتروني، كما أثار هذا الموضوع اهتمام معظم دول العالم، ولم تبقى دولة من الدول المتقدمة ومعها الدول النامية، إلا وأصدرت تقارير تبين فيها توجهاتها للتعامل مع التحديات التي تواجهها، كما أهتم بهذا الموضوع أيضا الأكاديميون والباحثون في معظم جامعات العالم، وظهرت أيضا العديد من الكتب والأبحاث والدراسات حوله 928، ونظرا لهذا الاهتمام الدولي الكبير بالتجارة الإلكترونية، فإن المغرب بدوره عرف تزايدا مكثفا لهذا النوع من التجارة في الآونة الأخيرة، وبشكل أكبر مع الحجر الصحي بفعل جائحة كورونا، حيث لجأت العديد من المقاولات إلى خدمات الإنترنت لتسويق منتوجاتها في ظل الإغلاق القانوني نتيجة الجائحة، ونظرا لاتساع نطاق التجارة الإلكترونية ومعاملات البيع والشراء المتداولة على شبكة الإنترنت، مما نتج عن ذلك تنوع وتوسع الإيرادات المتحققة بواسطة هذه المعاملات التي تحدث في فضاء مفتوح بعيدا عن التنظيم القانوني 929، كون هذا النوع من التجارة غالبيته تنشط داخل القطاع غير المهيكل، لذلك فزيادة العائدات الضريبية المتأتية من التجارة الإلكترونية لا شك أنها ستنعش خزينة الدولة وتوفر حصيلية مهمة من الأموال، يمكن الاعتماد عليها لسد المتطلبات اللازمة لتمويل النموذج التنموي الجديد، كما أن تضريب التجارة الإلكترونية فيه نوع من الحماية لبعض الصناعات أو المنتجات المحلية في ظل المنافسة غير المشروعة.

ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الصدد، لوضع تدابير مثلى للنظام الضريبي وفرض الضريبة على الخدمات العابرة للحدود، فمع تطور هذه الأخيرة بفضل التكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة، بات من الضروري تعديل الإطار الضريبي الخاص بالمقاولات التي تحقق رقم معاملات كبير فوق التراب الوطني، دون أن يكون لها وجود قانوني فعلي في البلاد، كما أفاد على أنه لا يمكن أن نعمل بتشريعين أحدهما مخصص للتجار المهيكلين إذ يتم اقتطاع 68% وبين عمليات أخرى نراها يوميا تمارس في إطار تجارة غير مهيكلية، في حين أن أرقامها أصبحت تنافس التجارة المهيكلية لكنها معفاة من أداء الرسوم 930، لذلك يتعين على بلادنا وضع تدابير ذات مصداقية وقابلة للتطبيق من أجل ملاءمة منظومتها الضريبية وتحصيل جزء من مداخيل هذه الخدمات، وفي هذا السياق ينبغي أن يتم هذا التحول وفق المسار الذي انتهجته البلدان التي تعيش ظروفًا مماثلة، حتى تتمكن بلادنا من تملك الوسائل الضرورية للتفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات المعنية. لذلك تم إصدار المرسوم رقم 2.22.438، 931 وقد بدأ العمل به انطلاقا من فاتح يوليوز لسنة 2022، والذي يبقى الهدف منه توسيع الوعاء الضريبي عن طريق تحقيق مداخيل جمركية إضافية لفائدة الخزينة وحماية التجارة والصناعة الوطنية من الإغراق أو التزايد المكثف للمنتجات الأجنبية، إضافة إلى كونه يهدف لتحقيق العدالة الجبائية.

927 - ميلود مليكاوي "ضرائب التجارة الإلكترونية وضرائب GAFA بين مطالب السيادة الضريبية للدولة واشكالات الامتداد الشبكي" مجلة دراسات جبائية المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 2021، ص 107.

928 - عبد الحق أعنوز "تضريب التجارة الإلكترونية واقع وأفاق" رسالة لنيل دبلوم الماستر في قوانين التجارة والأعمال، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 6-7.

929 - حسن عواد قبس "مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الإلكترونية" مجلة الراافدين للحقوق، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث والإربعون، سنة 2010، ص 205.

930 - إحصائيات جاءت على لسان الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية بمناسبة جلسة مساءلة الحكومة عن مصادقتها على المرسوم رقم 2.22.43، (مجلس المستشارين جلسة الثلاثاء 2022/06/22).

931 - مرسوم 2.22.438 صادر في 16 من ذي القعدة 1443 (16 يونيو 2022) بتغيير المرسوم رقم 2.77.862 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977)، ج. الرسمية عدد 7101 بتاريخ 20 ذو القعدة 1443، (20 يونيو 2022)، ص 3734.

ورغم ذلك فإن تضريب التجارة الإلكترونية بالمغرب تعترضه جملة من العراقيل تبقى أهمها صعوبة تحديد الهوية الضريبية نظرا لعدم وجود علاقة تعاقدية مباشرة بين طرفي العملية التجارية أو علاقة تعاقدية يحكمها عقد إلكتروني في الغالب، إذ أن جل الذين يتاجرون إلكترونيا بالمغرب ينتمون إلى القطاع غير المهيكل، ومن بين العراقيل أيضا عدم وجود أي وثائق مادية متبادلة بين الطرفين عند إجراء العملية وعند تنفيذها، إضافة إلى عدم وجود تشريع ضريبي مواكب يأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية.

ثالثا: إحداث ضريبة الكربون

تتبع المغرب سياسة مواجهة التغيرات المناخية وتنزيلها على مستوى السياسات العمومية وتنفيذ المخطط الوطني للمناخ 2020-2030 من أجل تكيف المناطق والاقتصاد مع الآثار المترتبة عن مواجهة الآثار الوخيمة للتغيرات المناخية، والتخفيف من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ولوجاهة الأمر وانسجامه مع الطموح الذي يراهن عليه المغرب، فإن النموذج التنموي الجديد راهن على طاقة تنافسية منخفضة الكربون، ولا يعد هذا المطلب وطنيا وإنما هو مطلب دولي، فقد مكنت قمة المناخ الدولية (وان بلانيت ساميت) التي جرى تنظيمها في دجنبر 2017 بفرنسا من الخروج ببعض التعهدات، لاسيما في مجال التمويل وتعبئة الموارد لخدمة قضايا البيئة، بالإضافة إلى الآلية الأوروبية لتعديل الكربون على الحدود (CBAM)، والتي دخلت حيز التنفيذ في 17 ماي 2023 وتعد من أدوات السياسة البيئية لفرض أسعار على انبعاثات الكربون ومنع تسربه وتشجيع الإنتاج الصناعي المعتمد على الطاقات المتجددة.

وتشمل هذه التعهدات على وجه الخصوص، التفكير في وضع آليات ملائمة من أجل تيسير ولوج المدن للموارد اللازمة لتمويل (مخططات المدينة من أجل البيئة) الخاصة بها وإطلاق صفقات عمومية لمشاريع مراعية للبيئة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية في عدد من البلدان، حيث التزم 16 بلدا و32 مدينة بالوصول إلى تحييد أثر انبعاثات الكربون في أفق سنة 2030، وهذا ما جعل النموذج التنموي يراهن على جعل المغرب رائدا في مجال الطاقة التنافسية والخضراء، إذ يهدف هذا الرهان إلى جعل العرض الطاقوي للمغرب أحد أهم محددات جاذبيته الاقتصادية، وذلك من خلال طاقة تتميز بالتنافسية يتم إنتاجها أساسا من المصادر المتجددة، مما يجعل من المملكة بلدا مرجعيا فيما يخص طرق الإنتاج الخالي من انبعاثات الكربون والمتسم بالمسؤولية والاستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يوسع من إمكانية ولوج العرض التصديري للمغرب إلى الأسواق الواعدة، وأن يجلب إلى التراب الوطني المستثمرين الأجانب الباحثين على فرص الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر⁹³³، وفي ذلك أحدث المشرع ضريبة جديدة بمقتضى الإصلاح الجبائي، تحت مسمى ضريبة الكربون⁹³⁴، وتعتبر ضريبة الكربون ضريبة بيئية مباشرة، تفرض بشكل متناسب مع حجم "ديوكسيد الكربون" الصادر أثناء الإنتاج أو عند استعمال سلعة أو خدمة ما، ويقوم مبدأ هذه الضريبة على أنه بالقدر الذي يصدر فيه منتج الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، يتم إخضاعه للضريبة، التي يراد منها الحد من الاحتباس الحراري، وهذا ما جعل هذه الضريبة تصنف من الضرائب الخضراء التي ترمي إلى حماية البيئة، ومن تم التوجه نحو جعل المغرب قطبا إقليميا في مجال الطاقة التنافسية ومنخفضة الكربون.

الفقرة الثانية: آليات تخفيض العبء الضريبي

استحضر قانون الإطار للإصلاح الجبائي مخرجات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وكذا توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، وذلك عندما نص على مبدأ تخفيض العبء الضريبي واعتبره واحدا من بين الأهداف الأساسية، ولتحقيق ذلك لا بد من إجراءات وآليات تتمثل في:

932. التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017، ص 94 -

933 - Rapport général, De nouveau modèle de développement "Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous" Avril 2021, p 96.

934 - أحدث المشرع المغربي ضريبة جديدة تهدف إلى حماية البيئة حيث نصت المادة السابعة من القانون رقم 69.19 على ما يلي "ستسن تدابير جبائية ملائمة من أجل:

...

- حماية البيئة لاسيما من خلال إحداث ضريبة الكربون".

أولاً: التوزيع العادل للعبء الضريبي (العدالة الضريبية)

أكدت المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات على أنها ستقضي إلى إخراج قانون إطار ينبي على العديد من المبادئ وذلك ما تحقق، حيث صدر قانون الإطار لينص على مجموعة من المبادئ يبقى السعي لتكريس العدالة الضريبية وقرار الانصاف والمساواة أمام الضريبة من أبرزها، ولم يتأتى ذلك إلا من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي، وقد عملت الدولة على وضع العديد من الآليات والإجراءات بهدف ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة وتوزيع العبء الضريبي توزيعاً عادلاً، وذلك باعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد بالنسبة للضريبة على الشركات في حدود 20% طبقاً للممارسات الدولية الفضلى مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الواردة على هذا السعر الموحد 935، وسيتم كذلك التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بشكل تصاعدي فيما يخص الأشخاص الذاتيين 936 من أجل تخفيف العبء الضريبي على هذه الفئة من المزمين وتبسيط المنظومة الضريبية بالنسبة إليهم، ويعد هذا المقتضى أحد توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي دعا إلى تطبيق ضريبة جزافية ومخفضة بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود، من أجل تخفيف العبء الضريبي عليهم وفتح المجال أمامهم للانخراط في منظومة التغطية الصحية واعفائهم من جميع الضرائب والأعباء الأخرى، ويقترح دعم هذه الفئة ذات الدخل المحدود لتمكينها من هيكلة أنشطتها وحمايتها من جميع المصاعب التي قد تواجهها بل وحتى من مظاهر التعسف التي قد تتعرض لها 937، وهذا ما تم أخذه بعين الاعتبار بعدما تم استحداث ضريبة جديدة على المهنيين أو ما يسمى بالمساهمة المهنية الموحدة عوض نظام الربح الجزافي 938، ومن جهة أخرى ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تلتزم الدولة بتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة، لتقويم الاختلالات الحالية المتعلقة بنطاق تطبيقها وتعدد أسعارها والحق في خصمها وإرجاعها.

ثانياً: ترشيد التحفيزات الجبائية

طالما فتحت المنظومة الجبائية بالمغرب الباب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمام قطاعات تتميز بوضع اقتصادي أو تنظيمي خاص، وسمحت بالامتيازات والتراخيص التي تشجع الربح على حساب النجاعة الاقتصادية والابداع والمخاطرة، حيث لا تزال بعض القطاعات خاضعة لنظام المأذونيات والتراخيص 939، ولهذا جاء قانون الإطار للإصلاح الجبائي للحد من مظاهر الحيف والامتيازات، حيث نصت المادة الثالثة منه على هذا المقتضى واعتبرته واحداً من بين الأهداف الأساسية 940، ويقتضي هذا الخيار العمل على إعادة توزيع الموارد وتوجيه الطاقات نحو الاستثمار المنتج والناجع من خلال إزالة عوائق الولوج أمام المبادرة والتصدي للممارسات المنافسة للمنافسة التي يتعرض لها المقاولون وحاملي المشاريع ووضع حد للممارسات المشجعة على الربح والامتيازات غير المنتجة والفساد 941، ونظراً لكون هذه التحفيزات الجبائية غير معقلنة، فإنه بسببها تم تفويت العديد من الأموال على خزينة الدولة حيث بلغ حجمها 295 تدبير تحفيزي في سنة 2018، بما يعادل 39 مليار درهم كتكلفة من الميزانية لذا كان من بين توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، تقليص مدة الاستفادة من هذه التحفيزات الضريبية وتوصيف مجموعة من الشرائح لتفادي

935 تم توحيد سعر الضريبة على الشركات بموجب المادة 19 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، الظهير الشريف رقم 1.22.75 الصادر في 18 من جمادى الأولى - (ديسمبر 2022) 1444.

936 - كلمة محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة السابق خلال الجلسة العامة بمجلس النواب بمناسبة التصويت على مشروع قانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

937 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "من أجل نظام جبائي يشكل دعامة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد" م. س، ص 15.

938 - تم إحداث نظام المساهمة المهنية الموحدة عوض نظام الربح الجزافي بمقتضى البند الأول والثالث من المادة السادسة من قانون المالية لسنة 2021، وقد تم تكريس نظام المساهمة المهنية الموحدة بالقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية من خلال المادة 12.

939 - النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، م.س، ص 55.

940 - تنص المادة الثالثة من قانون الإطار على ما يلي " تسهر الدولة في المجال الجبائي على تحقيق الاهداف الأساسية التالية:

...

- ترشيد التحفيزات الجبائية بالنظر لأثارها الاجتماعية والاقتصادية وللأولويات الوطنية الواردة في المادة الثانية من هذا القانون الإطار."

941 - النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019، م.س، ص 77.

الغموض والاشكالات المتعلقة بالتعريفات الجامدة 942، فلا يمكن بأي حال أن تظل بعض التحفيزات والاعفاءات أبدية، بل لابد من وضع إطار قانوني للحد منها، لاسيما تلك الممنوحة لبعض القطاعات التي لم تعد لها أي مردودية، ولابد من وضع آليات لتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل وبعد منح تلك التحفيزات وفي هذا الإطار يمكن للدولة أن تلجأ إلى تقنية التعاقد مع القطاعات المعنية لتحديد الاهداف المرجوة من التحفيزات الضريبية.

وحت النموذج التنموي الجديد على هذه المعطيات حيث اتجه بدوره إلى نفس اتجاه المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات، إذ ترى لجنة النموذج التنموي الجديد بأن تحقيق الاهداف المسطرة بالتقرير العام، يمكن أن تتحقق عبر عدة توجهات من بينها عقلنة الاعفاءات والتخفيضات والغاء الامتيازات الضريبية، وذلك عن طريق تحليل دقيق لجميع النفقات الضريبية من أجل اتخاذ القرار بشأن الابقاء عليها أو إلغائها بعد تقييم الأثر وتفضيل الانفاق الميزانيات عوض الانفاق الضريبي كلما أمكن ذلك، وعلى الخصوص الحذف التدريجي والمتحكم فيه للإعفاءات الضريبية على قطاعي العقار والفلاحة (مع الحفاظ على سياسة مناسبة للمساعدة على الاستفادة من السكن الاجتماعي ومن معالجة ضريبية تمييزية بالنسبة للفلاحين الصغار)، كما يجب كذلك اعتماد إلزامية تقييم الأثر القبلي والبعدي لكل نفقة ضريبية والحد من كل استثناء ضريبي في الزمن، وفي الأخير يجب اعتماد سقف للإعفاء من الضريبة على الدخل فيما يخص القيمة المكتسبة عن الهبات بين الأفراد ونفس العائلة وإخضاع الأنشطة المعفاة حالياً للضريبة 943، هذا وقد تبني قانون الإطار 69.19 من خلال المادة الثامنة منه 944، أغلب التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وتوصيات التقرير العام للنموذج التنموي الجديد فيما يتعلق بترشيد التحفيزات الجبائية، إذ نجده يؤسس المفاهيم الكبرى لهذا الهدف الاستراتيجي الذي يرمي إلى تعبئة الادخار بغية تحسين مناخ الأعمال ببلادنا.

المطلب الثاني: دعائم القانون 69.19 للنهوض بمناخ الأعمال

سعى قانون الإطار المصالح للمنظومة الجبائية إلى تكريس عدة اهداف تسهم بشكل أو بآخر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة بالتقرير العام للنموذج التنموي الجديد، وذلك بجعل الجبايات تتجه إلى تشكيل قاعدة تمويل للسياسات العمومية داخل الدولة، وتعد الاهداف الاقتصادية واحدة من الاهداف التي يراهن عليها هذا القانون لتسريع التحول الهيكلي وتعزيز خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، والرفع من الفعالية والكفاءة الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات المنتجة للقيمة المضافة، ووضع الروابط الضرورية لبناء اقتصاد وطني متطور يتميز بدينامية مستدامة، ويمكن من تحرير الطاقات الإنتاجية للبلاد ويحد من التفاوتات على مستوى الثروات والدخل، في إطار مأكرو اقتصادي مستقر ومحفز تضطلع فيه كل مؤسسة من المؤسسات المعنية بمهامها والدور المنوط بها 945، وينبغي لكل إصلاح هيكلي أن يأخذ بعين الاعتبار وبالموازاة مع تطوير المنظومة الاقتصادية ضرورة تحسين المنظومة الاجتماعية، وذلك ما يهدف إليه القانون رقم 69.19 والذي تبني معظم التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وكذا توصيات لجنة النموذج التنموي الجديد، بالتنصيص على عدة أهداف اجتماعية من شأنها أن تضمن العيش الكريم لمختلف شرائح المجتمع، والدعوة للحد من بعض الممارسات غير المشروعة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وباعتبار الدور المحوري للمنظومة الضريبية في رسم معالم السياسة الاقتصادية والاجتماعية كما تضمنتها العديد من الخطب الملكية السامية، فإننا سنتطرق للأبعاد الاقتصادية لقانون الإطار (بالفقرة الأولى)، في حين نترك (الفقرة الثانية) للأبعاد الاجتماعية.

942 - عثمان الفردوس "ما موقع التحفيزات الضريبية في الميثاق الاستثماري الجديد بالمغرب؟" المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات 2015، الجلسة الثالثة المتعلقة بالتحفيزات الضريبية.

943 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م.س، ص 309.

944 - نص المادة الثامنة من قانون - الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي على أنه "مع مراعاة أحكام المادة 2 من هذا القانون-الإطار ومن أجل ضمان ترشيد التحفيزات الجبائية، لا تمنح الامتيازات الجبائية الا بصفة الاستثنائية وفق شروط ومعايير يحددها القانون. ويتعلق ان يخضع كل تحفيز جبائي لدراسة مسبقة من طرف الحكومة ولا يمكن احداثه في حالة ما إذا أمكن للمستفيدين من هذا التحفيز الحصول على امتياز مماثل في شكل دعم عمومي مباشر طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. يتعين إنجاز تقييم دوري للأثار الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الجبائية الممنوحة، وذلك بهدف الاحتفاظ بها أو مراجعتها أو حذفها حسب الحالة".

945 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق س رقم 2، م.س، ص 301.

الفقرة الأولى: الأبعاد الاقتصادية لقانون الإطار كألية لتحسين مناخ الأعمال

ركز النموذج التنموي الجديد على محاور رئيسية للتحويل من اللازم إنجازها وفقا للمبادئ والمقاربات التي تدعو إليها مرجعية التنمية والتوجه التنظيمي، ويندرج المحاور الاستراتيجية الأول ضمن تطوير الاقتصاد من اقتصاد يتسم بقيمة مضافة ضعيفة وإنتاجية منخفضة مع أنشطة ريعية ومحمية، إلى اقتصاد يتميز بتعدد الأنشطة وبالتنافسية قائم على نسيج مكثف من المقاولات قادرة على الابتكار والمرونة، ونظرا للارتباط الوثيق بين النموذج التنموي وقانون الإطار للإصلاح الجبائي فإن هذا الأخير جعل من بين أهدافه الأساسية تلك المرتبطة بالنسيج الاقتصادي، كتحفيز المقاولات ودعم تنافسياتها وتعبئة الادخار وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة⁹⁴⁶، ولهذا يجب أن يكون هذا التحول الاقتصادي مصدرا لنمو أكبر وقادرا على خلق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة⁹⁴⁷، قصد تنويع مصادر خلق القيمة المضافة وضمان إدماج الساكنة النشيطة خصوصا الشباب والنساء في سوق الشغل.

أولا: تحفيز المقاولات لدعم تنافسياتها

يبقى الهدف المنشود هو الارتقاء بتنافسية المقاولات المغربية، وبقدرتها على التصدير وخلق فرص الشغل، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تستدعي اهتماما خاصا لكونها تشكل 95% من النسيج الاقتصادي الوطني⁹⁴⁸، ولعل هذا ما يهدف إليه الإصلاح الجبائي كرافعة لتحفيز الاستثمار بصفة عامة من خلال استهداف مستويات أو أنواع معينة من المقاولات، ولا ننكر أن بؤادر هذا الإصلاح قد بدأت بالظهور منذ إصدار قانون المالية لسنة 2022 والذي جاء بعدة مقتضيات من شأنها أن تشجع على تنافسية هذه المقاولات وبالتالي الرفع من إنتاجيتها، حيث عملت الحكومة على اعطاء دينامية جديدة للبرامج المندمجة لدعم وتمويل المقاولات خاصة من خلال إطلاق برنامج فرصة⁹⁴⁹، والذي استهدف تقديم حوالي 50 ألف قرض سنة 2022، باعتمادات إجمالية تقدر ب 1.25 مليار درهم، وبرنامج انطلاقة الذي يهدف إلى تمويل الشباب حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا بالإضافة إلى برنامج نواة، إلا أن المفهوم الحديث لتحفيز وتشجيع المقاولات لدعم تنافسياتها جاء بعد صدور الميثاق الجديد للاستثمار⁹⁵⁰ الذي استحدث أنظمة جديدة للدعم تماشيا مع أهداف النموذج التنموي الجديد، كما تم إصدار بعض المراسيم الخاصة بتطبيقها⁹⁵¹، ومن جهة أخرى كان لخارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال دور كبير في تسريع إنجاز المبادرات السابقة، كتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ورقمنتها وتعميم إنشاء المقاولات بطريقة إلكترونية، وفي هذا الإطار تم اعتماد

946 - من بين الأهداف التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم 69.19

- تحفيز المقاولات من أجل دعم تنافسياتها على الصعيد الوطني والدولي.

- تعبئة الادخار وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة.

- تكريس مبدأ حيادية الضريبة في مجال الضريبة على القيمة المضافة.

947 - دعا جلالة الملك محمد السادس الحكومة من خلال خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025، إلى اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة يركز على تثمين الخصوصيات المحلية وتكريس الهوية المتقدمة، وذلك لتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

948. خطاب جلالة الملك في 29 يوليوز 2018، بمناسبة عيد العرش -

949 - برنامج فرصة هو برنامج يهدف إلى دعم المبادرات الفردية وتمكين الشباب المتميزين لمختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على تمويل لإطلاق مشاريعهم، مع المواكبة والتوجيه والتكوين.

950 950 ظهير شريف رقم 1.22.76 صادر في 14 من جمادى الأولى 1444 (9 ديسمبر 2022) بتنفيذ القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد - بتاريخ 9 دجنبر 2022، ص 7900، 7151.

وللاشارة فقد نص الميثاق على هذه الأنظمة بالباب الثاني منه بالمواد من 8 إلى المادة 21 -

951 - مرسوم رقم 2.23.1 صادر في 25 من رجب 1444 (16 فبراير 2023) يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، الجريدة الرسمية عدد 7172، بتاريخ 23 فبراير 2023، ص 2208.

- مرسوم رقم 2.25.342 الصادر في 15 من ذي الحجة 1446 (12 يونيو 2025) المتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 7418 بتاريخ 3 يوليوز 2025، ص 4897.

- كما صدرت قرارات رئيس الحكومة رقم 3.12.23 و 3.13.23 و 3.14.23 بتطبيق هذا المرسوم.

القانون رقم 22.24 المتعلق بالإصلاح الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار 952، كما طال الإصلاح أيضا منظومة الطلبات العمومية من خلال إحداث مرسوم جديد 953، وتعميم دفاتر الشروط الإدارية العامة على جميع الخدمات وتفعيل المرصد المغربي للطلبات العمومية 954 لتعزيز الشفافية في هذا المجال، ولعل كل هذه الإصلاحات وغيرها الرامية لتحفيز المقاولات يبقى هدفه الرفع من مستوى القيمة المضافة المحلية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسيسمح هذا التحول الاقتصادي المنتج من تحقيق الرهان المتمثل في إشعاع علامة "صنع في المغرب" 955 والتي يراهن من خلالها المغرب على تطوير جهاز إنتاجي دينامي ومتنوع، قادر على استغلال جميع الإمكانيات القطاعية من أجل أن يقدم للعالم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، حاملة للإبداع والابتكار.

ثانيا: تعبئة الادخار وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة

يطمح المشروع الاقتصادي للنموذج التنموي الجديد إلى تسريع مسارات أربع للتحويل الاقتصادي بشكل ملموس وذلك لبناء جهاز إنتاجي دينامي ومتطور، وقادر على خلق نمو قوي ومستدام (التحديث، التنوع، الارتقاء بالنسيج الاقتصادي، التصدير) 956، ولابد لسالك هذه القطاعات الإنتاجية من تعبئة جبائية ومالية مهمة، واستنادا إلى التوجهات الملكية السامية تم وضع خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، فمن المتوقع أن يصل المجهود الاستثماري العمومي إلى 380 مليار درهم خلال هذه السنة، منها 45 مليار درهم كاستثمارات لصندوق محمد السادس للاستثمار 957، وذلك لدعم الاقتصاد الوطني عن طريق تمويل المشاريع الكبرى وتحفيز الاستثمار، حيث يعتمد الصندوق على مجموعة من الآليات المتكاملة، إذ يشمل الصناديق القطاعية والموضوعات التي تستهدف قطاعات حيوية كالصناعة والفلاحة والسياحة، وقد مكنت من تعبئة استثمارات مهمة تعزز مكانة المغرب كمركز إقليمي، إضافة إلى الصناديق المخصصة لدعم المقاولات الناشئة منذ سنة 2024، والتي توجه تمويلات كبيرة لقطاعات مبتكرة مثل التكنولوجيا والصحة والفلاحة، مع تركيز خاص على المقاولات المغربية، فضلاً عن آلية الدين الثنائي CapAccess التي توفر تمويلاً تكميلياً للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتسهيل ولوجها إلى القروض البنكية، وهو ما ساهم في تعبئة استثمارات إضافية وخلق فرص شغل قارة ومستدامة، وبذلك يسعى الصندوق إلى تقوية النسيج الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وحاول المشرع المغربي مراجعة الإطار التحفيزي والقطع مع الممارسات الريعية وبالتالي الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وذلك تماشياً مع توجهات النموذج التنموي الجديد الرامية إلى تحديث النسيج الاقتصادي الحالي من أجل الرفع من القيمة المضافة المحلية والاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، مما يسمح بربح الرهان الاستراتيجي المتمثل في إشعاع علامة "صنع في المغرب"، التي دعا إليها النموذج التنموي الجديد، ولهذا جاء القانون 69.19 لمنح القطاع المنتج القائم على الابتكار وخلق الأفكار نوع من التحفيز وتعبئة كل الادخارات لأجل المساهمة في الرفع من إنتاجيته، وذلك عبر ربط إرساء نظام مساعدات وتحفيزات ضريبية والبحث عن تدابير لتسهيل الولوج إلى التمويل وتطوير الأدوات المالية بعد انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية

952 - ظهير شريف رقم 1.24.68 صادر في 18 من جمادى الآخرة 1446 (20 ديسمبر 2024) بتنفيذ القانون رقم 22.24 بتغيير وتنظيم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 7365 بتاريخ 28 جمادى الآخرة 1446 (30 ديسمبر 2024)، ص 10631.
953 - مرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 شعبان 1444 (8 مارس 2023) يتعلق بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 7176 بتاريخ 9 مارس 2023، ص 2860.
954 - الجريدة الرسمية عدد 7296 بتاريخ 2 ماي 2024، ص 2664، المغربي للطلبات العمومية مرسوم رقم 2.22.78 صادر في 22 أبريل 2024 بإحداث المرصد - 955 - Rapport général, De nouveau modèle de développement "Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous" Avril 2021, p 83.

956 - مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، م. س، ص 14.

957 - تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.20.103 الصادر في 31 ديسمبر 2020 بتنفيذ القانون رقم 76.20، الجريدة الرسمية عدد - بتاريخ 11 يناير 2021، ص 283 6951.

وقد تم تحويله إلى شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

الوطنية للشمول المالي 958، ومنح الأفضلية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المبتكرة للولوج إلى الصفقات العمومية، والتهوض بقدرات الفاعلين الاقتصاديين من أجل التمتع في أسواق التصدير، وأن يكون بمثابة محفز على الرفع من حجم الفاعلين، خاصة في بعض القطاعات الواعدة وذات المحتوى التكنولوجي العالي، ووضع نظام جبائي ملائم للبحث والتطوير والابتكار، يمكن تطبيقه على جميع الفاعلين في النسيج الاقتصادي.

الفقرة الثانية: العدالة الاجتماعية وفق قانون الإطار افعلة لتحسين مناخ الأعمال

أولى التقرير العام للنموذج التنموي الجديد اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي والتهوض بمستوى دخل الأفراد وتحسين عيشهم، ولتحقيق ما ضمنته لجنة النموذج التنموي تظل الضريبة أحد الآليات الضرورية واللازمة لتنزيل الأوراش الاجتماعية الطموحة لإدماج جميع الأفراد في المجتمع وتوطيد الرابط الاجتماعي، وقد ذهب قانون الإطار للإصلاح الجبائي إلى ما ذهب إليه النموذج التنموي الجديد، إذ جعل من بين دعائمه تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتوجيه العائدات الضريبية نحو التضامن الاجتماعي لتستفيد جميع شرائح المجتمع من خدمات نظام الضمان الاجتماعي، وذلك بتحمل الدولة جزء من تمويل ورش الحماية الاجتماعية، وتواصل بلادنا لحدود هذه السنة تعزيز وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية الرامية إلى تقليص العجز الاجتماعي وتحسين عيش المواطنين والمواطنات، المتمثلة في تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومتي الصحة والتعليم، وتقليص الفوارق الاجتماعية والترايبية 959، ولا يسعى قانون الإطار للإصلاح الجبائي إلى تحقيق هذا الهدف فحسب، وإنما يهدف كذلك لتبسيط النظام الجبائي المغربي كي يتلاءم مع بعض الأنشطة المدرة للدخل، لاسيما المقاولات الذاتية الصغيرة والصغيرة جدا للتهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك لبلوغ الأهداف المسطرة بالنموذج التنموي الجديد.

أولا: مواصلة أسس الدولة الاجتماعية

لملاءمة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب مع الأرضية الشاملة للحماية الاجتماعية على النحو الذي حددته المعايير الدولية الأكثر تداولاً على الصعيد العالمي، بما في ذلك أحدث المرجعيات ذات الصلة، لاسيما توصية منظمة العمل الدولية رقم 960202، وتفعيلاً للتوجهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش لسنة 2020، وكذا خطابه الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة البرلمانية في فاتح أكتوبر من نفس السنة، باشرت الحكومة تنزيل مضامين المشروع الملكي لورش الحماية الاجتماعية الذي توج بإصدار قانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية 961، ويهدف هذا القانون إلى تعميم التغطية الصحية الاجتماعية لجميع المواطنين بشكل تدريجي، وبلورة مخطط عملي شامل لتنزيل الدعم الاجتماعي المباشر، وفي هذا الصدد عملت بلادنا على إصدار كافة النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مما مكن خلال سنة 2025 من تغطية أزيد من 32 مليون مستفيد 962، فقد سددت الدولة أزيد من 25 مليار درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بين سنتي 2023 و 2025، كما ستتواصل المجهودات برسم هذه السنة من اعتماد جملة من التدابير، أبرزها تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإسناد تدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وطبقا

958 - A l'issue de la première phase de la Stratégie Nationale d'Inclusion Financière (SNIF 2019-2023), une mission préparatoire à la 2ème phase a été engagée. Cette mission a abouti à une proposition de révision de la vision stratégique et à la définition d'ambitions renouvelées pour cette nouvelle étape, accompagnées de l'élaboration d'une approche actualisée de coordination de sa mise en œuvre.

959 - Conformément aux Hautes Orientations Royales ainsi qu'aux recommandations du rapport général sur le Nouveau Modèle de Développement, le Gouvernement s'attellera à la mise en œuvre des différents chantiers de réformes prioritaires visant la résorption des déficits sociaux, et l'amélioration du bien-être des citoyennes et citoyens, en l'occurrence, la généralisation de la protection sociale, la réforme des systèmes de santé et d'éducation ainsi que la réduction des disparités sociales et territoriales.

960 - التوصية رقم 202 بشأن الأفضلية الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بتاريخ 30 ماي 2012.

961 - الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ج. ر عدد 6975 بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ص 2278.

962. المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2026، م.س، ص 84 -

للتوجهات الملكية السامية تواصل العمل على تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، بإصدار القانون رقم 96358.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والقانون رقم 96459.23 المحدث للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، وقد استهدف هذا النظام حوالي 4 ملايين أسرة لا ترتبط بأي نظام للتعويضات العائلية، وذلك عن طريق تقديم إعانات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة بالإضافة للإعانات الجراحية والخاصة بمبلغ إجمالي فاق 44.6 مليار درهم مع نهاية سنة 2025، أما بالنسبة لتمويل الحماية الاجتماعية باشرت الحكومة منذ الشروع في ورش تعميم الحماية الاجتماعية، اتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة الموارد المالية الضرورية وفقاً لأحكام القانون الإطار 09.21، مع الحرص على تنويع مصادر التمويل وتعزيز نجاعتها وضمان تكامل البرامج القائمة، ويرتكز هذا التوجه على توسيع العمل بالمساهمة الاجتماعية للتضامن المفروضة على الأرباح والدخول 965، بما يكفل استدامة تمويل هذا الورش.

ثانياً: النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشكل الاقتصاد الاجتماعي موضوعاً هاماً ورافعة أساسية للعمل تكتسي أولوية لفائدة الإدماج وتقليص التفاوتات وتحقيق النمو المتوازن والمستدام كما يعمل على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي، ومن ثم التوفيق بين حيوية الديناميات الاقتصادية وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية، وبناء عليه فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج، إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، وينطوي هذا الاقتصاد على ما يكفي من الإمكانيات والوسائل التي تجعله قادراً على تعبئة وتوفير ثروات هامة، ويمكن من تعزيز إقامة توازن جيد على مستوى الاستثمارات، كما يعد فرصة سانحة تجعل جميع الشرائح الاجتماعية، والمقاولات من مختلف القطاعات والمجالات، تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النمو الاقتصادي، 966 ويركز النموذج التنموي الجديد على الاقتصاد الاجتماعي باعتباره ركيزة جديدة للتنمية، وخلق الثروة من خلال الدمج الاجتماعي والتراخي والاقتصادي، لذلك يتعين تكييف النظام الجبائي مع خصوصيات الأنشطة ذات الدخل المحدود للعاملين في هذا الاقتصاد، وهذا ما حاول قانون الإطار الاستجابة له إذ وضع من بين التدابير الجبائية الأخرى تلك المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي 967، إذ ينظر إليه كقطاع قادر على خلق القيمة المضافة وتوفير فرص الشغل مع الحفاظ على بعده الإنساني والتضامني في انسجام مع اقتصاد السوق، وقد تجسد هذا التوجه من خلال مجموعة من الإجراءات العملية خلال سنة 2025، من أبرزها تنظيم معارض جهوية تحت الرعاية الملكية لتعزيز إشعاع القطاع وتسويق منتجاته، إلى جانب إحداث أسواق متنقلة لتقريب منتجات التعاونيات من المستهلكين، خاصة في المناطق ذات الخصائص الترابية، وتتواصل المشاريع قيد الإنجاز المرتبطة بالأقطاب الترابية وحاضنات الاقتصاد الاجتماعي وآليات المواكبة، مع التركيز على تمكين النساء من خلال دعم ريادة الأعمال المستدامة وإحداث منصات لتمكين وتسويق المنتجات المحلية، فضلاً عن اعتماد برامج

963 ظهير شريف رقم 1.23.87 صادر في 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023) (بتنفيذ القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر الجريدة الرسمية - عدد 7253 بتاريخ 4 دجنبر 2023، ص 10223

964 الجريدة ظهير شريف رقم 1.23.88 صادر في 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023) (بتنفيذ القانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي - الرسمية عدد 7253 بتاريخ 4 دجنبر 2023، ص 10225

965 - Depuis le lancement du chantier de généralisation de la protection sociale, le Gouvernement a mobilisé les ressources nécessaires pour son financement, et ce, conformément aux dispositions de la loi-cadre n° 09-21 y afférente. Par ailleurs, le Gouvernement réaffirme son engagement en faveur de la mobilisation de l'ensemble des ressources nécessaires pour la réussite de ce Chantier Royal, notamment à travers la diversification des sources de financement ainsi que l'optimisation et l'harmonisation des programmes en vigueur. Cet engagement sera, également, renforcé à travers la prolongation de la contribution sociale de solidarité sur les bénéfices et les revenus.

- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2026, la page 86.

966 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج" إحالة ذاتية رقم 2015/19، ص 13.

967 - تنص المادة السابعة من القانون رقم 69.19 على أنه "ستسن تدابير جبائية ملائمة من أجل:

...

- النهوض بالاقتصاد الاجتماعي "

للتتبع والتقييم مثل برنامج مؤازرة لتعزيز الحكامة ورفع فعالية التدخلات العمومية، وهو ما يعكس اعتماد مقاربة شمولية تجعل من هذا القطاع أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

خاتمة

جاء النموذج التنموي الجديد لكشف مكامن الخلل التي أدت إلى إضعاف نماذج التنمية السابقة وبين أن بطء الإصلاحات الكبرى، كانت نتيجة إكراهات ذات الصلة بالاعتمادات أو السيولة المالية وطرق تدبيرها، وقد سطر جملة من الأهداف وحدد المحاور الاستراتيجية لتحسين وتنمية مناخ الأعمال، وفي المقابل حدد الأوراش الداعمة لعملية إطلاق هذا النموذج واعتبر أن لا تنمية بدون مصادر تمويل، إذ يتطلب تنزيل هذا الورش موارد مالية إضافية، وتعد الضريبة أهم مورد مالي للخرينة وعن طريقها يمكن للدولة تنفيذ سياساتها العمومية والنهوض بالتنمية الشاملة، لذلك ركز التقرير العام للنموذج التنموي الجديد على قانون الإطار 69.19 للإصلاح الجبائي كدعامة تمويلية مهيكلية قادرة على تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فقد تمت مراجعة أسس المنظومة الجبائية لتوفير الهوامش المالية، عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ليشمل قطاعات وأنشطة أخرى لم تكن معنية بالضريبة وإحداث ضرائب جديدة لاسيما تلك التي تهتم البيئة كضريبة الكربون ومحاربة التهرب الضريبي باليات جديدة للاقتطاع من المنبع، كما جسد الإصلاح الجبائي الذي أطلقه القانون 69.19 إرادة بلادنا توطيد نظام ضريبي عادل وشفاف ومحارب للتحفيظات الجبائية والقطاع غير المهيكل، وقد انطلق هذا الإصلاح من خلال قوانين المالية حسب التدرج، حيث تم توحيد السعر الضريبي على الشركات في حدود 20% بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتخفيف عبئها الضريبي، ورفع الاقتطاعات الضريبية للمقاولات الكبرى في حدود 35% و 40% للبنوك وشركات التأمين وبنك المغرب بموجب قانون المالية لسنة 2023، كما تم إصلاح الضريبة على القيمة المضافة المعتمد في قانون المالية لسنة 2024، إلى جانب إصلاح الضريبة على الدخل الذي انطلق بتنفيذ قانون المالية سنة 2025، وتواصلت هذه الإصلاحات في قانون المالية لسنة 2026.

وركز قانون الإطار رقم 69.19 للإصلاح الجبائي ومعه النموذج التنموي الجديد على بعض الدعامات الرئيسية كتوطيد المكتسبات الاقتصادية لتحسين مناخ الأعمال وجعل بلادنا ضمن الدول الصاعدة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة ومواصلة المجهود الاستثماري العمومي، سواء تعلق الأمر بمواكبة الاستراتيجيات القطاعية أو تعلق الأمر بأوراش البنية التحتية، ومن جانبها تعد العدالة الاجتماعية، كما أقرها القانون الإطار للإصلاح الجبائي، ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال، إذ لا يمكن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة دون ترسيخ توازن اجتماعي يضمن الاستقرار والثقة. وفي هذا الإطار، يتجه الإصلاح الجبائي نحو دعم أسس الدولة الاجتماعية من خلال مواصلة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز تدابير دعم القدرة الشرائية للمواطنين بما ينعكس إيجابا على الطلب الداخلي، إلى جانب مأسسة الحوار الاجتماعي كآلية لضبط التوازنات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما يشمل هذا التوجه تقوية العرض السكني وتطوير برامج دعم السكن بما يساهم في تحسين شروط العيش وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وهو ما يشكل في مجموعه دعامة حقيقية لخلق مناخ أعمال مستقر ومحفز على الاستثمار.

❖ لائحة المراجع

المراجع بالعربية

الاطروحات والرسائل

- عبد الحق أعنوز "تضريب التجارة الإلكترونية واقع وآفاق" رسالة لنيل دبلوم الماستر في قوانين التجارة والأعمال، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2017-2018.

المجلات والمقالات

- حسن عواد قبس "مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الإلكترونية" مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث والأربعون، سنة 2010.

- ميلود مليكاوي "ضرائب التجارة الإلكترونية وضرائب GAFA بين مطالب السيادة الضريبية للدولة واشكالات الامتداد الشبكي" مجلة دراسات جبائية، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 2021.

التقارير والمذكرات

- التوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بتاريخ 30 ماي 2012.
- التقرير العام للنموذج التنموي الجديد "تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع" أبريل 2021.
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2017.
- المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 20 أكتوبر 2025.
- المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 أكتوبر 2024.
- النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2019.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج" إحالة ذاتية رقم 2015/19.
- عثمان الفردوس "ما موقع التحفيز الضريبية في الميثاق الاستثماري الجديد بالمغرب؟" المناظرة الوطنية الثالثة للجيابيات 2019، الجلسة الثالثة المتعلقة بالتحفيز الضريبية.
- مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، أبريل 2021.
- نتائج الاستماع والمساهمات المنظمة من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، الملحق رقم 1، أبريل 2021.

Les ouvrages

- Jawad Abouzaid "La ville marocaine et la problématique de la réhabilitation de l'économie urbaine - le cas du secteur informel dans la ville de Fès" Espaces revue géographie, numéro 1, année 2015.
- Rapport général, De nouveau modèle de développement "Libérer les énergies et restaurer la confiance pour accélérer la marche vers le progrès et la prospérité pour tous" Avril 2021.
- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2026, 20 octobre 2025.
- Note présentation de Projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2025, 19 octobre 2024.
- Recueil des notes thématiques, des paris et projets du Nouveau Modèle de Développement" Annexe 2, Avril 2021.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساهل الأبخن واعناء مية
التبريرس في اكتنتاش المجلات
المختفئة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتعنيز
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات





تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسري</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المكافحة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المكافحة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع